

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٨٩

الثلاثاء ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(الولايات المتحدة الأمريكية)	السيدة كرافت	الرئيسة
السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد شولتز	ألمانيا	
السيد دجاني	إندونيسيا	
السيد بيكستين دو بويتسوريفا	بلجيكا	
السيدة فرونيتسكا	بولندا	
السيد أوغاريلي	بيرو	
السيد تروبولس يابرا	الجمهورية الدومينيكية	
السيد مابونغو	جنوب أفريقيا	
السيد وو هايتاو	الصين	
السيد ندونغ مبا	غينيا الاستوائية	
السيدة غيغين	فرنسا	
السيد موريكو	كوت ديفوار	
السيد العتيبي	الكويت	
السيد ألن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/936)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1941384 (A)



وقف إطلاق النار، فإنه خيب أيضا آمال العديد من المواطنين الذين يشعرون بأنه كان ينبغي إحراز مزيد من التقدم.

فالسياسة، في نهاية المطاف، ترهن تماما بالخيارات. فقد بدأ الطرفان باختيارهما التوقيع على اتفاق السلام في العام الماضي عملية تحويلية أعطت ثمارها بالفعل. فقد شهد البلد انخفاضا كبيرا في الإصابات في صفوف المدنيين وعمليات الاختطاف والخسائر البشرية. وعلى الرغم من أن العنف الجنسي يظل مشكلة رهيبية، فإن عدد ٢٩٥ من الضحايا المسجلين في عام ٢٠١٩ أقل بكثير من عدد الضحايا المبلغ عنه في عام ٢٠١٨ البالغ نحو ٣٠٠ ١ ضحية. كما دفعت التحسينات الأمنية ما لا يقل عن ٦٤٥ ٠٠٠ شخص إلى العودة إلى ديارهم. غير أن خيار تأجيل تشكيل الحكومة الانتقالية مرتين قد بدد الآمال الأولية وأضعف بعض أوجه الثقة وجعل الناس يشكون في أن الإرادة السياسية بين الطرفين آخذة في التضاؤل. والخيارات التي يتخذها قادة جنوب السودان الآن ستحدد مستقبل ذلك البلد للأجيال القادمة.

ولم يكن هناك نقص في الدعم الخارجي لتشجيع جنوب السودان على السير على الطريق الصحيح. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، استضافت أوغندا وتابعت بصورة مباشرة اجتماعا ثلاثيا، وعقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عدة اجتماعات وبُذلت جهود من جانب المبعوث الخاص للهيئة إلى جنوب السودان، وقام نائب رئيس جنوب أفريقيا بعدة زيارات إلى جنوب السودان. وقد شارك السودان نفسه في المناقشات الأخيرة. وأبقى الاتحاد الأفريقي البلد قيد الاستعراض المستمر. وبطبيعة الحال، قام جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بزيارة جوبا للتواصل مع الطرفين والاستماع لهما على نحو مباشر. واللافت للنظر هو وحدة الهدف بين الشركاء الدوليين، وأنا على ثقة من أن ذلك سيستمر. وقد أدت المشاركة الدولية، إلى جانب وجود السيد ريك مشار في جوبا خلال الأسبوع

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان

(S/2019/936)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم إلينا الممثل الخاص شيرر عن طريق التداول بالفيديو من أوكلاند، نيوزيلندا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/936، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من الممثل الخاص شيرر والسفيرة فرونييتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

السيد شيرر (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارك في جلسة اليوم. بينما أتكلم أمام المجلس اليوم، انقضى بالفعل ثلث فترة ١٠٠ يوم لتمديد الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وعلى الرغم من أن هذا التمديد الثاني خفف من مشاعر القلق على الأقل مؤقتا، لأنه يحافظ على

ومهمة اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية هي ضمان وصول الموارد إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها. وقد أعربنا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن استعدادنا لتقديم دعم لوجستي إضافي عند الطلب. وفي الأسبوع الماضي، أفيد بأن التمويل الحكومي قد وُزِع على مختلف اللجان الأمنية، وهو أمر محمود. غير أن الغموض لا يزال يشوب المبالغ المحددة التي سُددت وكيفية إنفاقها. وثمة حاجة إلى الشفافية لتبديد هذا الشك، وهي نقطة أثارها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل صندوق استئماني أو آلية ماثلة لكفالة رقابة مستقلة على الشؤون المالية. والاتفاق بين الحكومة والمعارضة الذي تم التوصل إليه في الساعات القليلة الماضية لإنشاء هذه الآلية أمر مشجع، وستقدم الأمم المتحدة دعمها لإنشائها، كما فعلت في حالات النزاع الأخرى على الصعيد الدولي.

وقد كان وجود السيد ريك ماشار في جوبا على مدى الأيام الخمسة الماضية لإجراء مناقشات مباشرة أمراً مشجعاً جداً وضرورياً لحل الخلافات، كما لاحظنا جميعاً. بيد أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى أي حل لهذا الوضع المتسم بعدم اليقين، ولم يحصل بعد على جواز سفر من جنوب السودان. غير أن الجانبين لا يزالان غير متفقين بشأن المسألة الحاسمة الثانية المتعلقة بالولايات والحدود، على الرغم من الجهود الدؤوبة جداً التي بذلها نائب رئيس جنوب أفريقيا ديفيد مابوزا. وهذه المسألة يمكن أن تغضب البعض وترضي الآخرين، اعتماداً على النتيجة وموقف كل طرف يجلس على حدة. وبما أن السلطة والوصول إلى الموارد منوطان بشكل كبير بالولايات ومرتبطان بدورها بالجماعات الإثنية، فإن هذه المسألة بالذات مشحونة سياسياً. وستتطلب حلها درجة عالية من الحساسية والقيادة والاستعداد لدراسة المجالات الخلافية بعقول منفتحة وقبول حل لا يمكن لأي من الطرفين أن يعتبره حلاً مثالياً. والأمر يتطلب التحلي بالشجاعة وتأجيل هذه المسألة إلى ما بعد إجراء استفتاء سيؤدي

الماضي وخلال الاجتماعات المباشرة مع الرئيس كبير، إلى بيانات إيجابية من كلا القائدين في الساعات الـ ٢٤ الماضية.

ويمكن أن تكون هناك دائماً أسباب لاستمرار التأخير. وفي نهاية المطاف، لا توجد نقطة حاسمة أو موضوعية يمكن فيها الاتفاق على أن التقدم المحرز في عملية السلام كاف تماماً. ولكن إذا كان الطرفان يرغبان في التنفيذ الكامل للاتفاق وتشكيل حكومة جديدة في نهاية فترة المائة يوم هذه، فيمكنهما بالتأكيد القيام بذلك. ويرتفع ذلك بالإرادة السياسية، وبالرغبة في تقديم تنازلات والجلوس في نهاية المطاف حول الطاولة في إطار حكومة انتقالية وجعلها تعمل لصالح الشعب. ومرة أخرى، يتعلق الأمر بالخيارات. وسيكون أول اختبار لوجود تلك الإرادة السياسية هو إجراء استعراض الخمسين يوماً في أوائل كانون الثاني/يناير. وينبغي إحراز تقدم ملموس في عدة مجالات قبل حلول ذلك الموعد.

المجال الأول هو إعادة توحيد القوات. ومن غير المرجح أن يكتمل كل شيء قبل الموعد النهائي. وقد أضفت التزامات القائدين اليوم مزيداً من الزخم على العملية، غير أن إحراز تقدم كبير سيعطي لجميع الأطراف الثقة التي تحتاج إليها لمواصلة عملية إعادة الإدماج وإعادة التوحيد داخل حكومة انتقالية. وقد جمع أكثر من ٧٦ ٠٠٠ شخص في مواقع التجميع، وينبغي القيام بالفحص الدقيق للتحقق من مركزهم بصفتهم مقاتلين سابقين. وهناك ١٢ ٠٠٠ شخص آخر مسجلون في ثكنات الحكومة. بيد أن وصول الإمدادات إلى مواقع التجميع كان حتى الآن متقطعاً، وفي كثير من الأماكن غادرها المقاتلون بحثاً عن الغذاء والمأوى ووسيلة للدخل بغية إعالة أنفسهم في أماكن أخرى. وتركيز القوات في أي مكان يمكن أن يؤدي حتماً إلى إثارة الشكوك والريبة في أن كل جانب يحشد قواته تأهباً للحرب بدلا من الاستعداد للسلام. والسبيل الوحيد للتغلب على هذا الشك هو التعجيل بالتدريب وإعادة التوحيد من أجل الحفاظ على الثقة.

في جميع أنحاء البلد. وبخسارة ما يقدر بـ ٧٢,٠٠٠ طن متري من الحبوب، بالإضافة إلى الحيوانات التي نفقت والمراعي التي دُمرت، فإن ما يثير الخوف هو الاحتياجات الغذائية في الأجل الطويل. وأدت الفيضانات إلى زيادة الاحتياجات القائمة أصلاً. وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠ التي صدرت مؤخراً إلى تلبية احتياجات ٥,٦ ملايين شخص بتكلفة تقدر بـ ١,٥ بليون دولار. ومن المؤسف أن السلام الذي تحقق خلال هذه الفترة لم يدم طويلاً بسبب هذه الكوارث الطبيعية، في حين ازدادت شواغل الجوع الذي اجتاحت معظم أرجاء البلد مرة أخرى.

وسينظر القادة في إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في غضون شهرين فقط. وفي الوقت نفسه فإن الحفاظ على وقف إطلاق النار أمر بالغ الأهمية مثلما أخبرتكم في وقت سابق. وسوف تتزامن هذه الخيارات مع موسم الجفاف، وهي فترة ترتبط تاريخياً بتزايد أعمال القتال. وتعد الاجتماعات المشتركة التي عقدت في الأيام الأخيرة بين الرئيس كبير والدكتور ريك مشار مشجعة، حيث التزم الطرفان مرة أخرى بعملية السلام. وقد أعاد ذلك إلينا بعض التفاؤل والزخم اللذين تلاشيا بسبب تأخر إبرام اتفاق السلام. ويتعين على جميع الأطراف الآن أن تفي بالتزاماتها، وينبغي أن يظل شركاؤها الدوليون ثابتين في دعمهم، وأنا على ثقة من ذلك. ويجب على الأحزاب أن تمضي قدماً نحو تشكيل حكومة انتقالية لتباشر التخطيط لمستقبل جنوب السودان على المدى الطويل، وتنظيم الانتخابات في السنوات الثلاث المقبلة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني، بصفتي رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، أن أطلع أعضاء المجلس على

إلى تكلفة بملايين الدولارات وينطوي على صعوبات لوجستية شديدة، لا سيما في ضوء تشريد ثلث سكان جنوب السودان. كما ينطوي على خطر اتساع نطاق الانقسامات العرقية.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، تحدثت مع العديد من الناس عن عملية السلام خلال الزيارات الميدانية الأخيرة. وسواء في كوج أو لانكين أو بيبور أو بانتيو أو بور، فإن الرسالة متشابهة بشكل ملحوظ. وما من أحد تحدثت معه يريد العودة إلى الحرب ومن بين هؤلاء الأشخاص بول دينغ، وهو رجل يبلغ من العمر ٢٤ عاماً عاد إلى لانكين بعد ست سنوات في موقع لحماية المدنيين تابع للأمم المتحدة لأنه يعتقد أن السلام قادم. وقال لي إنه يريد أن يكون الناس أسرة مسالمة وأن يعيشوا بحرية في جميع أنحاء الإقليم، وبأن السلام هو ما يريده الجميع. غير أن بعض الناس يعترفون سرا بأنهم سيحملون السلاح إن أمرهم قادتهم بذلك. والخبر السار حتى الآن هو أن وقف إطلاق النار قد احترّم إلى حد كبير. ولكن يجب أن نظل يقظين. فقد أدى تصاعد العنف والاشتباكات بين الطوائف مؤخراً إلى زيادة حدة التوترات واشتداد خطورة العنف السياسي. فالقتال في المناطق المحيطة بمايوت، في شمال شرق البلد على سبيل المثال، تحول إلى صراع سياسي مفتوح عندما دعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة وقوات الحكومة جهات مختلفة.

وفي الوقت نفسه، فإن التحسينات التي طرأت على الحالة الإنسانية قد تقوضت جزئياً بسبب الفيضانات التي أثرت على ٩٠٠ ٠٠٠ شخص وتسببت في جرف المحاصيل وتدمير المنازل وتلوث إمدادات المياه. وينبغي الثناء على حكومات الولايات والوكالات الإنسانية والجهات المانحة التي استجابت بسرعة. وقد استخدمت الاستجابة السريعة التي قام بها برنامج الأغذية العالمي الإمدادات التي كان من المقرر توفيرها في عام ٢٠٢٠، ولكن هذه المخزونات سيتعين تجديدها ونقلها على وجه السرعة

واسترعت اهتمامي. وما زلت أعتقد، استنادا إلى المناقشات التي أجريتها خلال زيارتي، أن تنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله ولا سيما إحراز التقدم في الترتيبات الأمنية الانتقالية، يظل عاملا حاسما على الصعيد السياسي لإحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان. وما زلت أشعر بالقلق إزاء تردي الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في جنوب السودان حيث يتعرض السكان المدنيون ولا سيما النساء والأطفال لأعمال النهب من قبل رجال يرتدون الزي العسكري. وللأسف فقد شكل استغلال الأطفال وتجنيدهم واقتراف أعمال العنف الجنسي في حق النساء والفتيات على وجه الخصوص حافزا لإشعال هذه الحرب الأهلية المروعة واستمرارها. ويثير انعدام المساءلة في هذا الصدد قلقا بالغا بالنسبة لنا. ولاحظت خلال زيارتي إلى جوبا وبانتيو وباي أن بعض المحاورين يعتقدون أن المجتمعات المحلية في جنوب السودان لا تدرك تماما ما يعنيه نظام الجزاءات.

ولا يزال يساورني القلق إزاء عدم اتخاذ المنطقة إجراءات ملموسة بشأن تنفيذ نظم الجزاءات، وأشجع الدول المجاورة على إجراء عمليات التفتيش وفقا للفقرة ٨ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) فيما يتصل بالحظر المفروض على الأسلحة. ومن المؤسف أن يتمكن الأفراد الخاضعون للجزاءات من التنقل بسهولة في جميع أنحاء المنطقة مستخدمين أحيانا جوازات سفر صادرة من المنطقة، باستثناء حالات قليلة أحالت فيها الدول الأعضاء طلبات الإعفاء من تطبيق حظر السفر إلى اللجنة.

ونتيجة لزيارتي، وافقت اللجنة على اتخاذ عدة إجراءات مقترحة استنادا إلى توصياتي. وشملت هذه إرسال رسائل متابعة أعرتُ فيها عن تقديرنا لكرم الضيافة وتأكيدنا من جديد على أهمية التنفيذ الفعال للتدابير والحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم لفريق الخبراء. واتفق أيضا على أن تنظم اللجنة جلسة إحاطة مفتوحة لأعرب فيها عن آرائي بخصوص زيارتي الأخيرة. وقررت اللجنة أيضا أن تنظم إحاطة سيقدمها رئيس الهيئة الحكومية

التطورات التي شهدتها اللجنة منذ الإحاطة التي قدمتها سابقا في هذه القاعة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.8431).

وأعترم في البداية التركيز على الزيارة التي قمت بها إلى جنوب السودان والمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر، وثانيا على توضيح ما جاء في التقرير المؤقت لفريق الخبراء، الذي قُدم إلى اللجنة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ونُشر بوصفه وثيقة من وثائق المجلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتيحت للجنة فرصة العمل مع منسق الفريق في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير المؤقت، ونظرت عقب ذلك في مختلف إجراءات المتابعة الرامية إلى تنفيذ النظام وتفعيله بشكل أفضل. وأخيرا، سأقدم لمحة موجزة عن التطورات التي شهدتها اللجنة منذ تقديم إحاطتي في العام الماضي.

أتيحت لي الفرصة لزيارة جنوب السودان وأوغندا والسودان وإثيوبيا وفقا لهذا التسلسل في الفترة ما بين ٦ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الغرض من زيارتي الحصول على تقارير مباشرة عن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، والتي جرى توسيع نطاقها بموجب القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وإطالة أمدتها مؤخرا بموجب القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، وذلك لتعزيز الحوار والتعاون مع الدول المعنية على تنفيذ التدابير بما في ذلك الاستجابة لأي طلب مساعدة، ولتقديم المعلومات اللازمة لاستعراض المجلس للولاية، عملا بالفقرة ٣ من القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩). ومن المهم أن نلاحظ أن زيارتي قد تمت قبل شهر تقريبا من الموعد النهائي لتشكيل الحكومة الانتقالية المحدد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر عملا بتنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقرر الطرفان عقب ذلك تمديد الفترة الانتقالية ب ١٠٠ يوم.

وأود قبل أن أنتقل إلى الإجراءات التي اتخذتها اللجنة استجابة للملاحظات التي أبديتها خلال زيارتي، أن أسلط الضوء على المسائل الرئيسية التي لاحظتها خلال الرحلة

واستمعت اللجنة أيضا خلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٩ آذار/مارس إلى عرض قدمه فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بشأن التقرير النهائي للفريق S/2019/301 المقدم عملا بالفقرة ١٩ (هـ) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وناقشت التوصيات الواردة فيه.

وخلال المشاورات غير الرسمية المشتركة للجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ١٩٧٠ (٢٠١١)، ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن السودان وليبيا وجنوب السودان، على التوالي، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه، قدمت أفرقة الخبراء المعنية بالسودان وليبيا وجنوب السودان إحاطات وعقدت للجان مناقشة تفاعلية بشأن أهمية استخدام نهج مشترك في التصدي لوجود الجماعات المسلحة الدارفور في ليبيا وجنوب السودان ومنع تلك الجماعات من الانخراط في أنشطة مزعومة للاستقرار. واستمعت اللجنة إلى عرض قدمه في ٩ آب/أغسطس منسق فريق الخبراء بشأن خطة عمل الفريق، الذي حددت ولايته عملا بالقرار ٢٤٧١ (٢٠١٩). وفي ٢١ آب/أغسطس، استمعت اللجنة إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت اللجنة إلى عرض لمنسق فريق الخبراء عن التقرير المؤقت للفريق (S/2019/897)، قُدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، وناقشت النتائج والتوصيات الواردة في تقرير زيارتي إلى جنوب السودان وأوغندا والسودان وإثيوبيا في الفترة من ٦ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

أخيرا، ومنذ تقريرتي السابق إلى المجلس، تلقت اللجنة أربعة طلبات للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، وقد جرت الموافقة عليها جميعا. ولم ترد أي طلبات بشأن الإعفاء من تدابير حظر السفر. وأود أن أكرر دعوتي إلى جميع الدول الأعضاء زيادة تعاونها مع اللجنة، والتماس توضيحات بشأن التدابير

الدولية المعنية بالتنمية بشأن وضع عملية السلام في جنوب السودان. وأخيرا، تنظر اللجنة في إحالة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بشأن التدابير المتخذة فيما يتعلق بجنوب السودان وتذكيرها بالتزاماتها.

وأود الآن أن أنتقل إلى النقطة الثانية من إحاطتي والتي تتناول التقرير المؤقت لفريق الخبراء المقدم عملا بالقرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، وعلى وجه التحديد، الإجراءات التي اتخذتها اللجنة ردا على استنتاجات الفريق وتوصياته. ولن أعيد ذكر محتويات التقرير المؤقت بالتفصيل، نظرا لإحالاته إلى أعضاء المجلس وإتاحته حاليا بوصفه الوثيقة S/2019/897. ويكفي أن أذكر المجلس بأن فريق الخبراء قد قدم استنتاجاته فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية لجنوب السودان، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتنفيذ حظر توريد الأسلحة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإعفاءات النظام، وتنفيذ التدابير المالية الموجهة وتدابير حظر السفر. وأود أن أؤكد من جديد في هذا السياق أهمية كفالة استمرار دول المنطقة، ولا سيما جيران جنوب السودان، في تعزيز تعاونها مع فريق الخبراء ولجنة الجزاءات.

وأود أن أقدم في إطار العنصر الثالث والأخير من بياني اليوم، لمحة موجزة عن تطور عمل اللجنة منذ الإحاطة التي قدّمتها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي. لقد اجتمعت اللجنة في خمس مناسبات حتى الآن لإجراء مشاورات غير رسمية، وعقدت كذلك مشاورات غير رسمية مشتركة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان ومع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. واستمعت في ٨ شباط/فبراير إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، بشأن التقرير المؤقت للفريق، الوثيقة S/2018/1049، المقدم عملا بالفقرة ١٩ (هـ) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وقد كان باب المشاركة فيه مفتوحا في وجه الدول الأعضاء.

على الدعوات إلى المساءلة، فإن الحكومة تشجع وتعيد تعيين مسؤولين متهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتواصل القوات المسلحة ارتكاب أعمال شنيعة تتمثل في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وردا على النداءات من أجل شفافية تمويل اتفاق السلام، فإن انعدام الشفافية المالية سائد ويجري تجاهل مشورة الخبراء. ووافقت الهيئة التشريعية في جنوب السودان مؤخرا ميزانية يمكن أن تتيح زيادة الإنفاق على تحالفات الرعاية الصحية لأعضاء البرلمان بدلا من ميزانية للرعاية الصحية للبلد بأسره.

وعلى الرغم من الأحكام التي تكفل المشاركة الكاملة للمرأة في تشكيل الحكومة الانتقالية، فإن الأطراف لا تزال تمنع المرأة من المشاركة الفعلية والفاعلة في عملية السلام، وتزداد محدودية قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين. وسلامتهم معرضة للخطر، ولا تزال العقبات البيروقراطية قائمة، كل ذلك في وقت تفاقم فيه الفيضانات العارمة من انعدام الأمن الغذائي. ويكاد عدم إحراز تقدم أن يكون شاملا.

غير أن قادة جنوب السودان ما زال يمكنهم تشكيل حكومة انتقالية شاملة للجميع بحلول نهاية فترة التمديد البالغ مدتها ١٠٠ يوم. ونلاحظ تصريحات قادة جنوب السودان اليوم بتحديد الالتزام بتشكيل حكومة وحدة بحلول منتصف شباط/فبراير. ونتطلع نحن وشعب جنوب السودان إلى ترجمة هذه الأقوال إلى نتائج ملموسة. وإذا ما نفذ الاتفاق الحالي بالكامل، فإنه يمكن أن يوفر الأمن والاستقرار الذي يطالب به بوضوح شعب جنوب السودان.

وسيظل التعاون على الصعيد الإقليمي أمرا بالغ الأهمية. وأود أن أنوه بجهود جنوب أفريقيا، إذ تعمل بالتعاون مع المبعوثين الخاصين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكينيا، فضلا عن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، من أجل عقد اجتماع بين الأطراف بشأن مسألة عدد الولايات

وإجراءات الإعفاء المتصلة بها وتقديم طلبات للإعفاء من حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الممثل الخاص سيرر والسفيرة فرونيتسكا على إحاطتهما. اسمحوا لي أن أهنئ السفيرة فرونيتسكا وفريقها على قيادتهم للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان خلال العامين الماضيين. وفرت خبرتهم وتفانيهم مساعدة كبيرة لمجلس الأمن.

وكما قلت من قبل، يتعلق هذا الشهر بإجراء تقييم واضح للملفات لمجلس الأمن. ولذلك أود أن أكون واضحة: إن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يفقدون الثقة في أن قادة جنوب السودان لديهم الإرادة لتوجيه بلدهم نحو إحلال سلام وأمن حقيقيين. إننا نفقد الثقة في أنهم يتشاطرون مصالح شعبهم الذي يدعو إلى السلام في خضم أزمة إنسانية مدمرة ناجمة عن النزاع.

قام المجلس بزيارة جوبا لدعم تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولكن قادة جنوب السودان يلقوم اللوم على بعضهم البعض في عرقلة إحراز تقدم وفشلوا في تأكيد التزامهم علنا بوقف إطلاق النار. واتفقت الأطراف مرة أخرى على تمديد فترة المرحلة قبل الانتقالية من اتفاق السلام، ولكن في الأشهر التي أعقبت ذلك كان التقدم محدودا. وفي حين تلتزم الأطراف بالترتيبات الأمنية وتوحيد الجيش، هناك تقارير موثوقة عن قيام الحكومة والمعارضة بعمليات تجنيد. ولا تزال المباني المدنية تشغلها أساسا القوات الحكومية. ولا تزال جوبا تتسم بصبغة عسكرية.

وردا على الدعوة إلى إجراء مشاورات بشأن عدد الولايات وحدودها، رفضت الحكومة بشكل قاطع الحلول التوفيقية. وردا

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، وهي، جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطتين اليوم. كما نعرب عن خالص امتناننا للأمين العام على تقريره (S/2019/936) ونرحب بملاحظاته. كما ننوه بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تحت القيادة القديرة للممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر للمساعدة في إحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان.

لا يزال الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان منارة الأمل والدفة التي ستظل تساعد في إعادة بناء جنوب السودان وإحلال السلام والاستقرار الذي استعصى تحقيقه في البلد على مدى عقود. وفي هذا الصدد، فإن تمديد الفترة قبل الانتقالية لمدة ١٠٠ يوم إضافية شريان حياة بالغ الأهمية لكفالة توفير بيئة مواتية لمواصلة معالجة المسائل الخلافية، التي تشمل، في جملة أمور، الترتيبات الأمنية والمسائل الخاصة بالولايات وحدودها، التي هي مكونات بالغة الأهمية لتفعيل الاتفاق المعاد تنشيطه.

ونشجع الطرفين على مواصلة الحوار من خلال الوسائل السلمية، واستخدام أطر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتقريب بين الآراء المتباينة. وبالمثل، فإننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للأطراف في هذا المنعطف الحاسم. وعلاوة على ذلك، ندعو بشكل خاص الرئيس سلفا كير والسيد رياك مشار إلى مواصلة جهودهما في إقامة علاقات ودية وإعادة بناء الثقة بغية المساعدة على توحيد البلد. وبالمثل، فإننا نحث حكومة جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على معالجة الوضع النهائي للسيد رياك مشار بغية تيسير مشاركته الكاملة والفعالة في المضي قدماً بعملية السلام.

وحدودها. مع ذلك، ومن أجل إحراز تقدم حقيقي، فإن الدول الأعضاء في المنطقة عليها أيضا مساءلة قادة جنوب السودان عن الإخفاق في اتخاذ مزيد من الخطوات نحو السلام. ففي نهاية المطاف، ستعاني المنطقة كلها إذا انهارت العملية الحالية.

إسكات دوي الأسلحة في جنوب السودان يحتاج أكثر من الخطاب الرنان. وعلاوة على ذلك، فإن العنف في ولايتي الاستوائية وأعلي النيل ومناطق البحيرات يبين استمرار الحاجة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين والقيام بدوريات في جميع مناطق البلد. يجب على الأطراف أن تمنح البعثة والوكالات الإنسانية الوصول الكامل دون إبطاء.

وبالإضافة إلى سهولة الحصول على الأسلحة والعنف المستمر، واستعداد الجماعات المسلحة وقوات الأمن لإصابة بل وقتل المدنيين، يبرر حظرا قويا على توريد الأسلحة ونظام جزاءات يستهدف الجهات الفاعلة والكيانات التي تمدد السلام والاستقرار في جنوب السودان. وإذا كان قادة جنوب السودان غير قادرين على تنفيذ الأحكام الأساسية لاتفاقهم، فينبغي للمجلس أن ينظر في تعزيز وتوسيع نطاق نظام الجزاءات. في الواقع، إن التهديد بفرض الجزاءات وتنفيذها يبدو أنهما من بين الإجراءات الوحيدة التي تقنا الطرفين بإحراز تقدم.

وبينما نركز هذا الشهر على مصداقية المجلس، فإن مصداقية قادة جنوب السودان هي التي على المحك اليوم - مصداقية إرادتهم السياسية وعملية السلام هذه. وفي هذا الوقت، فإن الولايات المتحدة تعرب عن دعمها الكامل لشعب جنوب السودان. ويحدونا الأمل في ألا يخذله قادة البلد.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.



وأود أن أقول أولاً بضع كلمات بشأن عملية السلام، التي من الواضح أنها لا تزال الآن في مرحلة حاسمة للغاية، كما سمعنا مرة أخرى من الممثل الخاص شييرر. في حين أن من المؤكد أن وقف إطلاق النار يُحترم في معظم الأحيان، هناك العديد من المهام الحاسمة التي يتعين تنفيذها. وهذه المهام، التي نص عليها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، يجب تنفيذها من أجل التغلب على الافتقار إلى التقدم. وتتفق تماماً مع تقييم الأمين العام بأن الوقت قد حان الآن للتخلي بالإرادة السياسية خلال فترة التمديد لمدة ١٠٠ يوم لتشكيل حكومة انتقالية.

ونرحب بالاجتماعات الشخصية المتكررة بين الرئيس كبير والسيد ريك مشار، ونثني على البيانات الصادرة مؤخراً عن المعارضة والحكومة ونحيط علماً بها، كما ذكر السيد شييرر الممثل الخاص للأمين العام. غير أننا نرى، في الوقت نفسه، ضرورة إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية التي لم تحل بعد. ونحث الأطراف على معالجة المسائل الرئيسية مثل الترتيبات الأمنية، وإنشاء الأجهزة الأمنية، ولا سيما عدد الولايات وحدودها. ومن الأهمية بمكان، من وجهة نظرنا، ألا نفقد الزخم ولكن المضمون والشمول يكتسيان في نهاية المطاف نفس الأهمية الحاسمة التي تكتسيها استدامة عملية السلام.

وكما قال ممثل جنوب أفريقيا للتو، نرى أيضاً أن الجهات الفاعلة الإقليمية لا تزال ذات أهمية حاسمة لإحراز تقدم بشأن هذه المسائل. ومن الضروري أن يتواصل الضغط من المنطقة على أطراف النزاع. لذلك نرحب ترحيباً حاراً بعمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما السودان وأوغندا، بوصفها ضامنة لاتفاق السلام الذي نجحت في التوسط للتوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف بشأن كيفية مواصلة تنفيذه. إن المنطقة، ولا سيما الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، يجب

ومن خلال التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، نشعر بالتشجيع إزاء استمرار الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وندعو جميع الأطراف إلى الاستمرار في هذا المسار وإلى إيلاء الأولوية لأرواح أبناء شعب جنوب السودان. وبناء على ذلك، فإننا ندعو جميع المجموعات إلى الانضمام إلى العملية السياسية، ونطلب في هذا الصدد إلى الهيئة مواصلة جهودها في التواصل مع توماس سيريلو وبول مالونق من أجل انضمامهما إلى الاتفاق المنشط.

وعلاوة على ذلك، نرحب باعتماد الحكومة صرف ٤٠ مليون دولار من أجل تنفيذ الاتفاق. فهذا أمر بالغ الأهمية ومن الملح بصورة خاصة توزيع تلك الأموال على وجه السرعة من أجل تجنب المزيد من التأخير في التنفيذ.

ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة التحديات الخطيرة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وجميع انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة، التي لا تزال ضخامتها تقزم التقدم الذي تم إحرازه. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى إيلاء الأولوية لتلبية الاحتياجات البشرية والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي الختام، نودّ أن نُعرب عن تقديرنا لبلدان المنطقة على دعمها لعملية السلام في جنوب السودان. ونحثها على مضاعفة جهودها في هذه الفترة الممتدة بغية جمع جميع الأطراف معاً. إننا جميعاً ندرك عواقب فشل عملية السلام، وينبغي لنا على هذا النحو الاحتراس بشدة من حدوث أي تغيير في اتجاه التقدم الذي أحرزته. إن أبناء شعب جنوب السودان يتوقون بشدة إلى السلام والاستقرار والتنمية من أجل إعادة بناء حياتهم.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شييرر والسفيرة فروينيسكا على إحاطتيهما الثابقتين.

أن تظل ملتزمة وأن تمارس الضغط على جميع الأطراف وتدعم السعي إلى إيجاد حلول تقوم على توافق الآراء بين الأطراف. ونشجع الهيئة أيضاً على إطلاع مجلس الأمن على تقريرها المؤقت لفترة ٥٠ يوماً وعلى توصياتها في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالأنشطة الألمانية، بإيجاز شديد، قدمت ألمانيا للتو مساهمة إضافية قدرها ٥ ملايين يورو للصندوق الاستثماري من أجل المصالحة وتحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، والذي يدعم البرامج المجتمعية التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويوفر الحوافز الاجتماعية والاقتصادية من أجل السلام. ومن المؤكد أننا نشجع الآخرين على الانضمام إلى جهود بناء السلام الملموسة هذه.

وإذ أنتقل إلى الحديث عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، يظلّ تحسين حالة السكان المدنيين هو أولويتنا الرئيسية، وعلى وجه الخصوص وصول العاملين في المجال الإنساني والبعثة دون عوائق وإحراز تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان. إن هذا أمر بديهي ولكن الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية يجب أن تتوقف على الفور.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن عمليات التجنيد الجديدة، بما في ذلك الأطفال الجنود، فضلاً عن تقارير تفيد بمغادرة الجنود مواقع تجميعهم بسبب الافتقار إلى الغذاء والموارد. ويجب تنفيذ التدابير الرامية إلى منع وردع العنف ضد المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ننضم إلى النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الأطراف لمعالجة المستويات غير المقبولة من العنف الجنسي والجنساني ومساءلة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تلك مسؤولية أساسية لحكومة جنوب السودان، التي يجب أن تعزز على الخطوات التي اتخذت، بدعم من البعثة، بشأن المحاكم المتنقلة واتخاذ تدابير لإرساء العدالة الانتقالية على نحو كامل،

هنالك حاجة ملحة لتشكيل حكومة انتقالية. ويجب

أن يكون التأجيل من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٠ شباط/فبراير هو التأجيل الأخير. ومن الضروري فعلاً البقاء على مسار السلام المنصوص عليه بموجب الاتفاق المنشط المتعلق بحل النزاع

على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام المنشط. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أن الجزاءات المفروضة على الجناة هي في متناول المجلس، وينبغي لنا أن استخدامها، حسب الاقتضاء، تمشياً مع القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩).

وقبل أن أحتّم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن الجزاءات. نود أولاً أن نشيد بفريق الخبراء على العمل القيم الذي يؤديه وأن نشجعه على مواصلة تحقيقاته في انتهاكات حظر الأسلحة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن النجاح في تنفيذ نظام الجزاءات يعتمد بوضوح على التعاون الوثيق مع بلدان المنطقة. لذا ندعو إلى الاتساق والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ويجب على المجتمع الدولي إرسال إشارة مفادها أن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، أمر غير مقبول.

وفي الختام، أود أن أشكر السفارة الفرونتيسكا على جهودها الدؤوبة بصفتها رئيسة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان وعلى تفانيها لتحسين حالة شعب جنوب السودان.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، على إحاطته وبصفة خاصة على التزامه هو وفريقه في الميدان. وأود أيضاً أن أشكر السفارة الفرونتيسكا على إحاطتها وعلى عملها رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. ويمكن لإنشاء المحكمة المختلطة بموجب الاتفاق أن يساعد في مكافحة الإفلات من العقاب والحد من نطاق العنف. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل السيد شيرر متى يمكن أن يحدث ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن السلام لن يكون مستداماً إلا إذا كان شاملاً للجميع. وتكتسي المشاركة النشطة والمجدية للنساء واحترام الحصص المنصوص عليها في الاتفاق أهمية بالغة. كما أن تحقيق سلام شامل للجميع يتطلب حيزاً سياسياً مفتوحاً. غير أن الحوادث الأخيرة لانتهاكات حرية التعبير والعنف ضد الصحفيين تبعث على القلق الشديد.

وينبغي للجهات الضامنة لاتفاق السلام المنشط والجهات المعنية في المنطقة أن تستمر في مساعيها. والواقع أن الضغط الإقليمي المتضافر وحده هو الذي سيشجع الطرفين على تقديم التنازلات اللازمة. وفي هذا الصدد، تمنى فرنسا السودان على تولي رئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونشجع السلطات السودانية على أن تواصل تعبئة جهودها بشأن هذه المسألة. كما أن هذه المناشدة موجهة إلى السلطات الأوغندية التي لديها دور حاسم في كفالة التقيد بالجدول الزمني الجديد للفترة ما قبل الانتقالية. ومن المهم أن يتسنى إنشاء آلية الرصد الجديدة التي أعلنت عنها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أقرب وقت ممكن وأن تكون مجموعة الدول الأفريقية الخمس التي كلفها الاتحاد الأفريقي بدعم جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة في جنوب السودان قادرة على القيام بذلك تماماً. ويجب على المجلس ككل أن يفكر في أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الجهود الإقليمية. وثمة قيمة كبيرة للمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللخبرة التقنية التي تقدمها، وهو ما يجب أن يستمر.

في الختام، لقد وضع المجلس نظاماً للجزءات يتيح لنا أن ندرج في القائمة أي شخص قد يعرقل سير عملية السلام

في جنوب السودان. فذلك هو خيارنا الوحيد. ولذلك يجب اتخاذ إجراءات بشأن الإعلان الذي أدلى به هذا الصباح.

وتدعو فرنسا حكومة جنوب السودان والمعارضة إلى استخدام الأيام الـ ٦٥ المقبلة لتهيئة الظروف اللازمة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. فالمهام المتعين إنجازها معروفة. ويمكن تنفيذ بعضها على الفور. وفي هذا الصدد، يسرنا أن الـ ٤٠ مليون دولار اللازمة لتنفيذ الاتفاق قد قدمت إلى اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية. ومن الضروري الآن الإسراع في التنفيذ العملي لتلك الأموال مع كفالة المساءلة عن النفقات. ويجب على الحكومة أيضاً إصدار جواز سفر لريك مشار وأن توضح له الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وضعه وتضمن له حرية التنقل.

وتشجع فرنسا الأطراف على إبداء الإرادة السياسية وعدم السماح لبعض المسائل بأن تؤخر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ونحن ندرك أن مسألة الحدود الداخلية تكمن في صميم النزاع. لا يمكن حل هذه المسألة حلاً نهائياً في المستقبل القريب. وفي الأجل القصير، من المهم أن يبدي الطرفان روحاً من التوافق وأن يتفقا على الأقل على عدد الولايات وعلى آلية للمفاوضات. كما يتعين على الطرفين مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية. وعلاوة على ذلك، يجب على المسؤولين في الحكومة والمعارضة أن يعيدوا تأكيد التزامهم باحترام وقف إطلاق النار، الذي يجب أن يشكل أولوية قصوى حيث إن حياة الملايين من المدنيين تتوقف عليه.

إننا ندرك تماماً أن الحالة الإنسانية لا تزال مأساوية بعد أن تفاقمت جراء الفيضانات التي أثرت على أكثر من ٩٠٠.٠٠٠ شخص منذ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أذكر بأن جميع الأطراف مسؤولة عن كفالة إيصال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، الأمر الذي يستلزم حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والطبية، فضلاً عن البنية التحتية المدنية. كما أنه من الضروري استمرار مكافحة

الطوارئ. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان، وبالتوازي مع العملية السياسية، تشجيع البرامج الرامية للنهوض بالقدرة على التكيف والتخفيف من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك ندرة المياه والأغذية والضعف الناجم عن تغير المناخ.

كما يساورنا القلق إزاء استمرار تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وكذلك العقبات التي يواجهها موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الوصول إلى المحتاجين. وندين الهجمات التي شنت على العاملين في المجال الإنساني في الأشهر الأخيرة، بينما ندعو الأطراف المعنية إلى وضع حد للعنف. ونكرر بقوة مناشدتنا اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال. كما ندعو إلى توقيع مذكرة التفاهم بشأن المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وفي هذا السياق، وفي ملاحظة إيجابية، نشيد بالجهود التي تبذلها البعثة في التنسيق بين المحاكم المتنقلة وتوسيع نطاقها في المناطق التي يصعب فيها اللجوء إلى العدالة، وبتقاربها المستمر مع شرطة جنوب السودان والقوات الموالية لمشار من أجل تنفيذ خطط العمل الهادفة إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. كما نود أن نشدد على ضرورة مواصلة تعزيز المشاركة المجدية للمرأة والشباب والمجتمع المدني في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

في الختام، ندرك أن عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تركز على بناء الثقة بين جميع الجهات المعنية. ويجب كفالة الشمول في إطار العملية، ولكن، قبل كل شيء، يجب أن تراعي التطلعات المشروعة للشعب السوداني من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يعالج الأسباب الجذرية للأزمة. وثمة إمكانية للمضي قدما شريطة أن يقرر الزعيم أن يسلك هذا الطريق، ومن ثم تحمل مسؤوليتهما عن بناء مستقبل سلمي لشعبهما.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على عرضه الزاخر

بسلاسة. ومن المهم أن يستخدم المجلس المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة له وأن يستفيد منها لضمان عدم تعطيل عملية السلام.

**السيد تروبولس يابوا (الجمهورية الدومينيكية)** (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد شيرر والسفيرة فرونيتسكا على إحاطتيهما الهامتين.

يساورنا القلق من أننا نواجه حاليا تمديدا لمدة ١٠٠ يوم للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية ومن أن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لم يتم تنفيذه إلى حد كبير حتى الآن لتظل المسائل الخلافية دون حل. ومع ذلك، وبعيدا عن تسوية مسائل مثل تعيين حدود الولايات والإيواء المؤقت وإعادة نشر القوات العسكرية، من المهم أن تجري معالجة القضايا العالقة في العملية من خلال اتباع نهج محوره الإنسان.

وفضلا عن كونه اتفاقا سياسيا، يشكل الاتفاق المنشط التزاما أخلاقيا ومعنويا سيعود تنفيذه بفوائد اجتماعية وسياسية واقتصادية هائلة على شعب عانى بالفعل بما فيه الكفاية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس كير والسيد مشار، والذي جرت خلاله مرة أخرى مناقشة المسائل العالقة التي أعاقت حتى الآن تنفيذ الاتفاق المنشط. وأعلن الطرفان قرارهما بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حتى وإن أخفقا في حل جميع خلافاتهما قبل الموعد النهائي. وعلاوة على ذلك، يسرنا تعهد الحكومة بتقديم ٤٠ مليون دولار لجهود التنفيذ، التي نأمل أن يتم تقديمها بالكامل ضمن الإطار الزمني المحدد.

غير أننا نأسف لأن التوترات القبلية، فضلا عن الحالة الإنسانية المزرية، تلقي بظلالها على خلفية الوثام السياسي هذه. فحوالي ٤٠ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي تفاقم جراء الفيضانات الأخيرة التي غمرت تجمعات سكانية بأكملها وحدت بالحكومة إلى إعلان حالة

ومع أننا نرى أن التقيد إلى حد كبير بوقف إطلاق النار الدائم على نطاق جنوب السودان بادرة طيبة، نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات التي وقعت في ولايتي وسط وغرب الاستوائية وآثارها على السكان المدنيين. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الآثار التراكمية لسنوات من النزاع الذي طال أمده، واستمرار الأزمة الإنسانية ومستويات العنف الطائفي، فضلا عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تشمل انتهاكات جسيمة بحق الأطفال وحوادث عنف جنسي متصل بالنزاعات. وندعو الحكومة إلى عدم ادخار أي جهد في تقديم الجناة إلى العدالة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ويمثل التعاون الإقليمي عاملا من العوامل الهامة الأخرى التي تعدّ حاسمة لاستدامة السلام في جنوب السودان. ونثني على مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها، وما زلنا نعتقد أن لا مبالغة في التأكيد على دور المنطقة في كفالة تنفيذ اتفاق السلام المعاد تفعيله ومساءلة أطرافه. ونحن مقتنعون أيضا بأن مسألة وضع السيد ريك مشار ينبغي حلها في أقرب وقت ممكن.

وبما أنها آخر فرصة لي على الأرجح لمخاطبتكم في هذه القاعة بشأن المسائل المتصلة بجنوب السودان، اسمحوا لي أن أحتتم بياني بالإعراب عن تقدير بولندا وامتنانها للممثل الخاص ديفيد شيرر وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة في جنوب السودان على تفانيهم، وروحهم المهنية وجهودهم الدؤوبة في دعم السلام والاستقرار في جنوب السودان.

**السيد بيكستين دو بوسستوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود بادئ ذي بدء أن أشكر المبعوث الخاص ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السفيرة فروينيتسكا على إحاطتها الإعلامية وما قدمته من توجيه بشأن عمل لجنة الجزاءات خلال العامين الماضيين. ولا يزال نظام

بالمعلومات. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية استكمالا للإحاطة التي استمعنا إليها اليوم.

ترحب بولندا بالاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي بين الرئيس سلفا كير والسيد ريك مشار، والذي نعتبره خطوة هامة نحو تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونرى أن تلك الاجتماعات المباشرة تشكل تديرا قيما للغاية لبناء الثقة ولكنها لا يمكن أن تحل محل التنفيذ الحقيقي لأحكام اتفاق السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وعدد الولايات وحدودها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن وجود حكومة انتقالية فاعلة وشاملة للجميع هو ما يتوقعه مواطنو جنوب السودان ويستحقونه. وندعو جميع الموقعين على اتفاق السلام إلى العمل معا بروح من حسن النية والاستعداد للقبول بحلول توفيقية حتى لا يخذلوا مواطنيهم أكثر من ذلك.

ونخطط علما بتمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية مرة أخرى، ولكننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء وتيرة تنفيذ الترتيبات اللازمة. كما يساورنا القلق على نحو متزايد إزاء غياب الإرادة السياسية الكافية لدى الموقعين لمضاعفة جهودهم في الإعداد للانتقال الناجح وتشكيل الحكومة الانتقالية. بيد أننا نرحب بقرار حكومة جنوب السودان تخصيص أموال لتنفيذ الترتيبات الأمنية للتعجيل بالعمليات اللازمة في الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية لكفالة تشكيل حكومة وحدة في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

وما زلنا على اقتناع بأنه ما من سلام دائم من دون شمول. وندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية في جنوب السودان إلى تطبيق أحكام الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان فيما يتعلق بتمثيل المرأة في هيئات ومؤسسات صنع القرار الخاصة بالمرحلة ما قبل الانتقالية، والانتقالية وغيرها. ونرى أن مشاركة المرأة في العملية السياسية في جنوب السودان أمر لا غنى عنه. ووحده ضمان التنفيذ الشامل لاتفاق السلام المعاد تفعيله قد يتيح له فرصة أن يكون اتفاقا دائما.

أفراد يرحح أنهم يتولون قيادة أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات. وكان أحد هؤلاء الأفراد الثلاثة مفوض مقاطعة غاني. وتشير المعلومات التي جمعتها الأمم المتحدة إلى أن ذلك الشخص قد أمر ضباطاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات من الشباب بقتل المدنيين واغتصابهم واختطافهم، وتجنيد الأطفال، وحرق المنازل ونهبها وارتكاب فظائع أخرى، يمكن أن يشكل كثير منها جرائم حرب. وفي البداية، وبعد عرض التقرير، تم فصل ذلك المفوض. بيد أنه بعد ذلك بفترة وجيزة لم يحصل على ترقية عسكرية فحسب، بل استعاد منصبه، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، كمفوض في نفس المكان. ولذلك، فإننا نحث الحكومة على وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، والتحقيق على نحو وافي في جميع حالات الاعتداء وتقديم المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، فإننا نذكر الجميع بالدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية جنوب السودان للإسراع بتفعيل جميع آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

ثالثاً، يجب أن يكون بوسع شعب جنوب السودان ممارسة حقوقه المدنية والسياسية. إذ مُنع البعض من حرية المشاركة في المناقشات السياسية في إطار عملية السلام. وبات الفضاء المدني والسياسي معرضاً للخطر. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء سلطة الأجهزة الأمنية الوطنية التي لا تخضع للمراقبة على ما يبدو. إذ بلغت تقارير عن احتجاز أعضاء من المجتمع المدني ووسائل الإعلام على نحو غير قانوني، بما في ذلك حالات تعذيب واعتداء جنسي اقترفها أعضاء ذلك الجهاز. وإننا ندعو إلى إجراء تحقيق عاجل ووافٍ بشأن تلك التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى الحرب من دون تأخير. وثمة أيضاً حاجة إلى ضمان مشاركة المرأة، والشباب والمجتمع المدني مشاركة تامة، وفعالة ومجدية في عملية السلام.

الجزءات المفروضة على جنوب السودان أداة مفيدة، وينبغي لمجلس الأمن ألا يتردد في استخدامه عندما تتطلب الحالة ذلك. وسنبليق قريباً منتصف مدة الفترة الانتقالية التي تم تمديدتها بمائة يوم، ويجب أن نشير إلى التقدم الضئيل المحرز على صعيد المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومع ذلك، فإننا نحيط علماً بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرًا الرئيس كير والسيد ريباك مشار ونحتمها على تنفيذها. أما التحديات التي تواجه تنفيذ عملية السلام فعديدة، ومعقدة ومعروفة جيداً وقد أشار إليها العديد من المتكلمين اليوم. وفيما نميل إلى التركيز على هذه الصعوبات من وجهة نظر الزعماء السياسيين، أود أن أسلط الضوء على بعض التحديات اليوم من وجهة نظر شعب جنوب السودان.

أولاً، إن المدنيين بحاجة إلى أن تتوقف جميع أعمال القتال حتى يتسنى لهم إعادة بناء حياتهم، ومنازلهم وسبل عيشهم. ولعل أهم إنجاز حققته عملية السلام الحالية هو وقف إطلاق النار الذي يتم التقيد به على نطاق واسع. وتقع مسؤولية ضمان تقييد القوات بوقف إطلاق النار كاملةً على الزعماء السياسيين. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء تواصل أعمال القتال في أجزاء من ولايات الاستوائية واستمرار العنف الطائفي، الذي يخلف ٨٥ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين، والعنف الجنسي والجريمة في جميع أنحاء البلد. وتؤكد هذه الظروف ضرورة أن تبذل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان جهوداً لحماية المدنيين. وتبدو الظروف غير مؤاتية بعد للعودة الطوعية، والأمنة، والكرامة والمستنيرة للمشردين، الذين يشكل الأطفال نصفهم تقريباً.

ثانياً، إن شعب جنوب السودان في حاجة إلى العدالة. واسمحوا لي أن أقدم مثالا ملموساً وبيّناً للأسف. لقد حدد التقرير المؤرخ تموز/يوليه ٢٠١٨ المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الهجمات بحق المدنيين في ولاية الوحدة ثلاثة

وتوحيدها وتدريبها ومن ثم إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، حسب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونشكر كذلك دول الإقليم، خاصة السودان وأوغندا وإثيوبيا، على دورها الفاعل لصنع السلام ودعمه وعلى دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتلك الجهود، وآخر ذلك بيان الهيئة الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ثانياً، بالنسبة للوضع الإنساني، نرحب باستمرار وقف إطلاق النار في معظم أرجاء جنوب السودان ونتمنى أن يعزز ذلك الظروف المواتية للعودة الكريمة والأمنة والطوعية للاجئين والنازحين وأن يضاعف المجتمع الدولي من دعمه من أجل تخفيف العبء الإنساني على السكان، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان. ونؤكد ما ورد في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن الجوع والنزاع، بأن للجوع دوراً رئيسياً في عودة النزاع. ونعبر عن قلقنا لتعرض أكثر من ٦ ملايين شخص إلى نقص أو سوء في التغذية. ونرحب في الوقت ذاته بما شهدته مواقع حماية المدنيين لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من انخفاض متدرج في أعداد قاطنيها، ونؤكد أن حماية المدنيين تظل المسؤولية الأولية لحكومة جنوب السودان.

ثالثاً، بالنسبة لعمل وولاية البعثة، فإننا نقدر الدور الكبير للبعثة في جنوب السودان ونثني على مساعيها الحميدة وما تقدمه من خدمات صحية وإنسانية وقانونية تسهم في توطيد السلام عبر التركيز على أولوية الحلول السياسية. كما ندعو إلى ضمان حرية حركة البعثة والمساعدات الإنسانية التي ترافقها البعثة، حسب اتفاق مركز القوات وقرارات مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة. وندين ما تعرض له متطوعو المنظمة الدولية للهجرة من قتل وخطف في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ونذكر بمسؤوليات الجميع، وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ختاماً، وبما أنها الجلسة الأخيرة التي يتحدث فيها وفدنا حول جنوب السودان في مجلس الأمن، نتمنى أن يشهد الملف

رابعا، إن السكان يعانون من أزمة إنسانية حادة. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2019/936)، فإن شدة خطورة الحالة الإنسانية تؤكد على ضرورة إعادة إرساء السلام. وصرح برنامج الأغذية العالمي أنه يخوض سباقاً مع الزمن لتغذية الملايين من الناس. فالجوع آخذ في الارتفاع بسبب حالات الجفاف والفيضانات، ولكن أيضاً بسبب عدم الاستقرار السياسي في سياق أزمة إنسانية طويلة الأمد. ولا تزال هناك عقبات كبيرة تعوق وصول المساعدات الإنسانية، سواء أكانت ناجمة عن الأعمال العدائية أم عن الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والسلع التي يوزعونها. ويرى الخبراء أن احتمالات تفاقم انعدام الأمن الغذائي لم تكن يوماً سيئة بهذا القدر.

ولا تمثل هذه التحديات سوى جزءاً من المعاناة والألم اليوميين اللذين يعيشهما شعب جنوب السودان منذ سنوات. إن الحل بيد النخبة السياسية. وقد حان وقت شروعهم في العمل.

**السيد العتيبي (الكويت):** أشكر في البداية الممثل الخاص

للأمين العام في جنوب السودان، السيد ديفيد شيرر، على الإحاطة، كما أشكر السفيرة يوانا فرونيتسكا على إحاطتها عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وأشكرها وفريقها كذلك على إدارتها المتميزة للجنة على مدار السنتين الماضيتين.

أود التطرق لثلاثة أمور، وهي: التطورات السياسية وولاية البعثة والوضع الإنساني.

أولاً، بالنسبة للتطورات السياسية، نرحب باللقاءات التي جمعت الرئيس سلفا كير والسيد ريك مشار الشهر الماضي في أوغندا ومؤخراً في جوبا وبالالتزام بالانتهاء من مهام المرحلة ما قبل الانتقالية قبل نهاية فترة التمديد الإضافي وهي ١٠٠ يوم، خاصة ما يتعلق بالولايات - عدداً وحدوداً - وتجميع القوات

الاتفاق الاستفادة من هذا التمديد في إحراز تقدم كبير في حل القضايا العالقة. وكما فعل الآخرون، فإننا نحث جميع الأطراف على إبداء حسن النية والقبول بالحلول التوفيقية وإعطاء الأولوية لمصالح شعب جنوب السودان. ونرحب بالبيان المشترك الذي أصدره الرئيس سلفا كير ميارديت والسيد ريك مشار قبل ساعات قليلة في جوبا بشأن تشكيل حكومة. ومن المؤكد أن الاجتماعات المباشرة وجها لوجه تحقق قدرا أكبر من النتائج ونحن نرحب بهذه الجهود.

ويود وفد بلدي أيضا أن يكرر الدعوة إلى صرف الأموال للاتفاق بسرعة وعلى نحو شفاف، مشيرا إلى أن ذلك يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة والدعم الدوليين. وثمة أهمية بالغة للمشاركة الاستباقية والمستمرة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأطراف الضامنة للاتفاق، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تيسير الحوار بين كبار القادة والإشراف على التقدم المحرز بشأن المهام الحاسمة الأهمية. ونؤيد الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تقديم المشورة والمساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاق.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، يجب الحفاظ على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ونتفق مع الأمين العام على أنه "إنجاز أساسي لعملية السلام" (S/2019/936، الفقرة ١٠٢) وقد شهدنا بالفعل حدوث انخفاض عام في أعمال العنف السياسي، باستثناء في المنطقة الاستوائية الكبرى. ويستمد وفد بلدي أيضا التشجيع من "الرغبة الحقيقية والملموسة في السلام، لا سيما على مستوى القاعدة الشعبية" والتي تتجلى في أنشطة بناء الثقة. وأنا أقتبس هنا كلمات الممثل الخاص في خطابه أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فكفالة السلام على مستوى القاعدة الشعبية أمر بالغ الأهمية.

غير أن ما حدث مؤخرا من اشتباكات قبلية ومعارك داخلية أخرى في مناطق ظلت هادئة نسبيا خلال الأشهر

تطورات إيجابية ووحدة أقوى بين أعضاء مجلس الأمن. وإن الكويت إذ تستذكر ما يجمعها وشعب جنوب السودان من علاقة تاريخية تمتد لأكثر من ٤٥ عاماً، عنوانها الإخاء والنماء، فإنها تتطلع لما يحمله المستقبل القريب على صعيد العلاقات الثنائية من تعاون مطرد. ونتطلع لأن نقوم بدور متجدد في دعم جنوب السودان خلال إحدى أدق المراحل في تاريخه من أجل الأمن والاستقرار والتنمية في جنوب السودان الصديق، ولنبعث جميعاً الأمل في مستقبل ملؤه السلام والازدهار.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأنضم أنا أيضا إلى زملائي المتكلمين في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته وعلى جهوده الدؤوبة لكفالة إسهام الأمم المتحدة بفعالية في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، نشكر أيضا شقيقتنا، السفيرة يوانا فرونيتسكا، على إحاطتها بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وما فتئت إندونيسيا تشعر بالامتنان على عملها الممتاز وقيادتها لتلك اللجنة.

تحت قيادة الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا للمجلس، ناقشنا التطورات في جوبا وبعثنا باستمرار برسالة سلام ومصالحة. وأعتقد أن هذه رسالة هامة ويحدوني الأمل في إمكانية إنشاء الحكومة الانتقالية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، سيركز بياني على ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، بشأن الحالة السياسية، تؤكد إندونيسيا اقتناعها بأن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يتيح فرصة لا مثيل لها لإحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان. ونخطط علما بتمديد المرحلة ما قبل الانتقالية بواقع ١٠٠ يوم. والوقت يمضي بسرعة، وقد أشار البعض بالفعل إلى أنه لم يتبق أمامنا سوى أقل من ٦٥ يوما. ويجب على طرفي



السودان، والسفيرة فرونيتسكا على إحاطتيهما الإعلاميتين. أود أيضاً أن أشكر السفيرة فرونيتسكا على عملها كرئيسة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ شهد جنوب السودان انخفاضاً كبيراً في حدة الصراع وتم الحفاظ على وقف إطلاق النار في معظم أرجاء البلاد واستمر التحسن في الوضع الأمني. إن الصين ترحب بهذه التطورات. وفي الوقت نفسه، لا يزال البلد يواجه تحديات في تحقيق السلم والاستقرار وسط حالة إنسانية مزرية وتمديد آخر للموعد النهائي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. الأولوية القصوى الآن هي للاستمرار في مساعدة البلاد للحفاظ على الزخم الذي تحقق بشق الأنفس نحو السلام. إن تنفيذ الاتفاق المنشط هو مفتاح الحل السياسي لقضية جنوب السودان. ينبغي لمساعدة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن تركز على تيسير تنفيذ جميع الأطراف للاتفاق المنشط من خلال بذل جهود أكبر في المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، ينبغي احترام قيادة حكومة جنوب السودان احتراماً تاماً. تتحمل الأطراف في جنوب السودان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاق المنشط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التواصل مع جميع الأطراف، لا سيما مع الحكومة، وأن يستمع بعناية لآرائها ومقترحاتها وأن يوفر التمويل والدعم المادي والتقني الضروريين على الجبهتين السياسية والأمنية، بناءً على احتياجات البلد.

ثانياً، ينبغي استمرار الدعم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حتى تتمكن من أداء دورها بوصفها قناة الوساطة الرئيسية. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة ومجلس الأمن التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وبلدان المنطقة، بما في ذلك السودان. ينبغي أن يدعم جهود الوساطة التي تبذلها، مع التركيز على

القليلة الماضية يبين أن الحالة الأمنية لا تزال هشّة، وبطبيعة الحال، يجب أن يواصل المجلس رصد ذلك. وتؤكد إندونيسيا ضرورة توفير الحماية الكاملة للمدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. ويساورنا القلق إزاء الحوادث المتعددة التي تؤثر على حالة حقوق الإنسان والحماية، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين. فالإفلات من العقاب سيطلق دورة النزاع ويعرض مصداقية عملية السلام للخطر. وهذا أمر لا نريده في هذه المرحلة الحاسمة. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة بدور هام في تعزيز الوجود القضائي في البلد، بما في ذلك عن طريق تنسيق الدعم المقدم للمحاكم المتنقلة. ويؤسفنا أن البعثة لا تزال تواجه قيوداً على سبل الوصول وعقبات أخرى، وهو ما يشكل انتهاكاً لاتفاق مركز القوات، الأمر الذي يمكن أن يعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك حماية المدنيين.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يجب ألا ننسى أن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان تجري على خلفية الحالة الإنسانية المثيرة للقلق. فهناك ٧,٥ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، ومن بينهم المتضررون من الفيضانات الأخيرة. ومن المتوقع أن يعاني ٤,٥٤ ملايين شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وتمس الحاجة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة النازحين البالغ عددهم ١,٥ ملايين واللاجئين وعددهم ٢,٢ ملايين شخص. ولا تزال بيئة عمليات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جنوب السودان محفوفة بالتحديات والمخاطر. ويجب أن توفر للجهات الفاعلة في المجال الإنساني الحيز اللازم لإيصال المساعدات الإنسانية.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد دعم إندونيسيا للسلام والاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك عن طريق مساهمتها في بعثة الأمم المتحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السيد ديفيد شيرير، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب

المنشطة عند الموعد النهائي المتفق عليه مسبقاً وهو ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك فإننا نحث على عدم المبالغة في تقدير الوضع أو التخلي عن الجهود المبذولة في هذا الصدد. لقد لاحظنا بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ومن المهم أن تبدي الأطراف استعدادها للدخول في حوار وتجاوز الخلافات من خلال البحث عن حلول وسط. وقد لاحظنا في هذا الصدد الاجتماعات التي عُقدت بين سلفا كير وريك مشار، والتي دعونا إليها باستمرار وأصبحت الآن منتظمة. نحن واثقون بأن هذه اللقاءات لا غنى عنها ويمكنها أن تساعد في إيجاد الزخم اللازم لعملية المصالحة في جنوب السودان. ونود أن نلفت الانتباه بشكل خاص إلى إعلان الرئيس كير قبل ساعات قليلة عن التوصل إلى اتفاق مبدئي على تشكيل مجلس الوزراء. ننتظر المزيد من التفاصيل ونأمل أن يتم تنفيذ الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

نحن نشعر بأننا مضطرون للإشارة إلى عدد من الأمور التي تجعلنا نتفاءل بعض الشيء. يشير تقرير الأمين العام (S/2019/936) إلى انخفاض مستوى العنف المسلح وعدد المصادمات الطائفية. وبالتوازي مع تحسن الوضع الأمني فإن وصول المساعدات الإنسانية قد تحسن أيضاً، وانخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان بشكل ملحوظ. كل هذا يفرز اتجاهات إيجابية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا في جنوب السودان إلى ديارهم، والذي نعتقد أنه مرتبط بتنفيذ تدابير بناء الثقة وبالاتصالات الجارية بين الأطراف المتحاربة على أرض الواقع. ولكن الإنجاز الرئيسي بطبيعة الحال – وهنا نتفق مع رأي الأمين العام – هو أن الأطراف تمثل لأحكام وقف إطلاق النار. إننا ندعو هذه الأطراف إلى الالتزام الصارم بتلك الاتفاقات.

نحن نفهم أن قرار تمديد فترة ما قبل الانتقال يتم بدافع قوة الظروف وأنه بالتأكيد لا ينبثق عن تطلعات شعب جنوب السودان وجيرانه. لقد أحطنا علما بموقف الهيئة الحكومية

مساعدة حكومة جنوب السودان والمعارضة على توطيد الثقة المتبادلة ومواصلة الحوار للتوصل إلى توافق في أسرع وقت ممكن بشأن القضايا الأساسية مثل الترتيبات الأمنية وعدد الولايات وحدودها .

ثالثاً، ينبغي أن تستمر المساعدات الإنسانية والاقتصادية لجنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعده في معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي وعودة المشردين وإعادة توطينهم، وكذلك زيادة الاستثمار في الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات لتحسين قدرة شعب جنوب السودان على إعادة بناء منازلهم واستئناف التنمية.

تشيد الصين كثيراً ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإسهامها الهام في حفظ السلم والاستقرار في جنوب السودان، وهي تدعم البعثة في مساعدتها للأطراف السودانية الجنوبية على تنفيذ الاتفاق المنشط ودفع عملية السلام. وما فتئت الصين تدعم بثبات عملية السلام في جنوب السودان. وللمساعدة على تنفيذ الاتفاق المنشط، نرسل مجموعة من المساعدات الغذائية والمادية إلى جنوب السودان ونعمل بنشاط لضمان وصولها. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة القيام بدور بناء في تحقيق السلم والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، الممثل الخاص للأمين العام السيد ديفيد شيرير وسفيرة بولندا، السيدة فرونيتسكا، على المعلومات التي قدمها. أود أيضاً أن أشكر السفارة على قيادتها القديرة والمهنية للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان خلال العامين الماضيين.

يعيش شعب جنوب السودان بالفعل مرحلة حرجة في تاريخه، ومهمتنا هي مساعدته على التصدي للتحديات التي تواجه دولته الفتية. ونحن بلا شك نشعر مثل كل زملائنا بخيبة أمل لأنه لم يتسن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

الدولية المعنية بالتنمية، والتي رحبت بهذا الإجراء. نأمل أن تتخذ الأطراف في جنوب السودان الخطوات اللازمة لحل القضايا المتعلقة على جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط فإننا نحثهم على الانضمام إلى العملية المنسقة لبناء الدولة دون تأخير.

وأود أيضا أن أشكر السفيرة جوانا فرونيتسكا جزيل الشكر على جهودها الدؤوبة كرئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

هذه هي أول جلسة يعقدها المجلس منذ التمديد لمائة يوم ولكنها ليست المرة الأولى التي يخفق فيها الطرفان في إحراز تقدم. لقد تجاوزنا ثلث مدة فترة التمديد لمائة يوم، وأعتقد أنه يجب على المجلس أن يكرر ويعزز الرسالة الواضحة والموحدة التي وجهناها جماعياً في جوبا ومفادها أنه يجب على كلا الطرفين اغتنام هذه الفرصة والاتفاق على الخطوات اللازمة لتشكيل حكومة شاملة للجميع. وتشمل هذه الخطوات بالطبع الجهود المبذولة لإحراز تقدم فيما يخص مراكز الإيواء المؤقت. وكما سمعنا من الممثل الخاص شيرر اليوم عن أهمية توفير الغذاء والموارد لمواقع الإيواء المؤقت هذه فضلاً عن التدريب الجاري وإعادة الإدماج بشكل حقيقي لضمان تحقيق الأمن للجميع في جنوب السودان.

وأود أيضا أن أشيد بجهود نائب رئيس جنوب أفريقيا السيد ديفيد مابوزا التي يبذلها بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بالولايات في جنوب السودان. هذه مسألة حاسمة، وربما يتعين علينا أن نقر بأنها قد لا تكون قابلة للحل بشكل كامل قبل انقضاء فترة المائة يوم لكننا بحاجة إلى التزام الطرفين بمواصلة المشاركة في تلك العملية، وأرحب بشدة بجهود نائب رئيس جنوب أفريقيا التي يبذلها في هذا الصدد.

وبالطبع فنحن نرحب بالاجتماعات الأخيرة والبيانات الإيجابية الصادرة عن الرئيس كير ميارديت والسيد مشار، لكن يجب أن أقول إننا لم نراها حتى الآن يغيران وجهتيهما. وأريد أن أؤكد اليوم أهمية الإجراءات والنتائج وكذلك البيانات

نعتمد أنه من المهم أن تتولى الأطراف الإقليمية زمام المبادرة في دعم عملية السلام في جنوب السودان، ونرحب في هذا الصدد بجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والسودان وجنوب أفريقيا وأوغندا. ويتعين عليها أن تحافظ على نهج موحد يمكنها من العمل بروح مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي رأينا أن امتثال جميع الأطراف الكامل والشامل بالتزامات التي تعهدت بها هو وحده القادر على تحسين ثقتها المتبادلة وضمان عدم تكرار أخطاء الماضي. لقد أسعدتنا الأنباء التي أفادت بأن سلطات جنوب السودان قد خصصت ٤٠ مليون دولار لمواصلة تنفيذ المشاريع في إطار الاتفاق المنشط، وخاصة إنشاء قوة مسلحة موحدة، وهو ما يؤكد مرة أخرى رغبة الأطراف في التوصل إلى اتفاق.

في سياق تقدم التسوية في جنوب السودان، نحث على عدم ممارسة الضغط على البلاد بالجزءات، وخاصة القيود الأحادية الجانب. لقد أصبحت المؤشرات المشجعة التي نشهدها الآن ممكنة إلى حد كبير بفضل مساهمة الوسطاء الإقليميين. ناهيك عن أنه في مرحلة ما كان نشاط حظر الأسلحة هو الذي منع تنفيذ مبادرات أمنية إقليمية داعمة لعملية التسوية. نعتقد أنه ما أن يتمكن شعب جنوب السودان من التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة كاملة من القضايا فسوف نحتاج إلى مراجعة نظام الجزاءات لتكليفه مع الحقائق القائمة على أرض الواقع.

**السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص شيرر ليس على إحاطته فحسب بل وعلى عمله وعمل فريقه بأكمله على

والعودة. وأكرر الحاجة التي عبر عنها آخرون لحل وضع السيد ريك مشار. وأنا لا أفهم كيف أنه لا يحمل جواز سفر جنوب السودان بينما هو منشغل بالتفاوض ليكون جزءاً من حكومة جنوب السودان. وآمل أن يتم تسوية ذلك بسرعة كبادرة على حسن النية وأن يتم حل مركزه بواسطة المنطقة.

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة استمرار الالتزام بوقف إطلاق النار الساري حالياً، ويجب أن يلتزم الزعيمان بشكل قاطع بوقف إطلاق النار هذا وبإحلال السلام. ويجب على المجلس أن يقف على أهبة الاستعداد لدعم الطرفين وذلك بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي من أجل دفع الطرفين قدماً على طريق السلام وتسوية الأزمة. ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم يتم إعطاء الأولوية للمصالح الفضلى لشعب جنوب السودان على حساب المصلحة الذاتية للنخبة. ويجب أن تترتب عواقب على أولئك الذين لا يضطلعون بمسؤولياتهم لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان.

**السيد أوغاريلي (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نشكر السيد ديفيد شيرر الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان على إحاطته الهامة. ونعرب أيضاً عن امتناننا للمعلومات التي قدمتها السفارة جونا فرونيتسكا، ونعبر لها عن تقديرننا الخاص لعملها الممتاز كرئيس للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

وتكرر بيرو التي تتابع عن كثب عملية السلام المتجددة في جنوب السودان، التعبير عن خيبة أملها جراء التأخيرات المستمرة في استكمال المهام المطلوبة بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مفعلة. ولا تؤدي تلك المسائل العالقة إلا إلى بث عدم اليقين بين سكان جنوب السودان وزيادة العنفين العرقي والقبلي. ونحن على ثقة من أن الطرفين، إدراكاً منهما لمسؤوليتيهما فيما يخص ضمان مستقبل البلد، سيفيان بالتزاماتهما ويحققان التقدم اللازم في الإطار المحدد. وفي هذا

ونحن نرحب بقوة بمشاركة وقيادة المنطقة لتحقيق تلك الغايات. لقد أظهر التاريخ أنه بدون ضغوط خارجية فإن الطرفين لا يتخذان أي إجراء. لذلك نحث شركاءنا في المنطقة وخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مضاعفة الجهود لضمان إحراز تقدم. ونعتقد أن إصدار تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي يغطي مدة ٥٠ يوماً سيشكل لحظة مهمة. ويجب أن يعمل مجلس الأمن يداً بيد مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهذا أمر مهم. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن ندرس في مشاوراتنا كيف يمكننا تعميق هذا التعاون.

كما أننا نحتاج أيضاً للنظر في فترة ما بعد تمديد المائة يوم والقضايا المتعلقة بمستقبل جنوب السودان. ويساورنا القلق العميق لأن العنف القبلي على المستوى دون الوطني يظل عند مستويات تبعث على القلق في جميع أنحاء البلد. إن استمرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2019/936) يبعث على القلق الشديد. ويجب على طرفي النزاع اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونرحب بتركيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على هذه المسألة الهامة ودعمها للجهود المبذولة لوضع حد للإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم. وأريد أن أؤكد بشدة مداخلته ممثل بلجيكا بشأن هذه النقطة وأكرر الإعراب عن مخاوفه بشأن إعادة تعيين مفوض مقاطعة غاني.

ولا يزال الشركاء في المجال الإنساني يواجهون مستويات عالية من العوائق البيروقراطية التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية وانعدام الأمن بشكل خطير. وكما قال آخرون فإن

مختلف الجماعات المسلحة على خطط العمل ذات الصلة اتخاذ تدابير ملموسة لمساءلة مرتكبي تلك الجرائم عن أفعالهم.

كما نأسف لأنه على الرغم من انخفاض حدة النزاع إلا أن الحالة الإنسانية لا تزال حرجة. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي مؤخراً من احتمال حدوث مجاعة في جنوب السودان يمكن أن تؤثر على أكثر من 5,5 مليون شخص، نتيجة للآثار الكارثية للجفاف والفيضانات والوضع الاقتصادي المش في جنوب السودان. ورغم هذا السيناريو القاتم، نأمل أن تسود المصلحة الجماعية وتمكن من تحقيق وقف إطلاق النار بشكل نهائي، وكذلك تخصيص الأموال المعلنة للتنفيذ الشفاف والفعال للاتفاق.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن اقتناعي بأن المجلس سيظل موحدا في توفيره الدعم والمتابعة السياسية اللازمة لتعزيز عملية السلام في جنوب السودان بالتنسيق الوثيق مع القيادة الإقليمية للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي ستؤدي أعمالها دوراً حاسماً في ما نأمل أن يشكل قريباً فترة انتقالية ناجحة وفي تعزيز السلام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

الصدد، فإننا نشدد على الضرورة الملحة لإتاحة تحقيق المزيد من التقدم فيما يخص الترتيبات الأمنية الانتقالية. وكانت حلقة العمل للآلية الأمنية المشتركة التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر خطوة إيجابية في هذا الصدد، ونأمل أن تسفر عن اتخاذ تدابير ملموسة لتمكين تنصيب الحكومة الانتقالية.

ونحن على ثقة من أن الاجتماع الأخير بين الرئيس كير والسيد مشار سيسهم في تحقيق هذا الهدف وفي إرساء الأسس لإحراز تقدم بشأن مسألة عدد الولايات وحدودها. وندعو الطرفين إلى مواصلة حوارهما والتوصل إلى عملية تمكن من حل تلك الخلافات بشكل تدريجي مع منع نشوب النزاع من جديد في مناطق مختلفة من البلد.

ونحن نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف العرقي والقبلي والاشتباكات المتقطعة بين الحكومة وقوات المعارضة في المنطقة الاستوائية. ونكرر دعوتنا للجماعات غير الموقعة للانضمام إلى الالتزام بإحلال السلام في جنوب السودان لأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق السلام بشكل دائم. ونأسف للتقارير المستمرة عن حوادث تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي أسفرت عن مقتل ١٣٣ مدنيا خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لأن الحالة الراهنة في تلك المنطقة يسودها الإفلات من العقاب. وفي الوقت نفسه فإننا نشعر بالقلق أيضا لأنه على الرغم من انخفاض مستويات العنف السياسي فقد استمر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونأمل أن يصاحب تصديق